M.S.A.R
Journal of Media Studies and Research
Vol. 4 , No. 13, **pp**. 157–188; **E-ISSN: 2308-0728, P-ISSN: 2957-966X**
DOI: https://doi.org/10.58564/MSAR

The role of political programs on satellite channels in shaping public opinion trends towards human rights issues: a field study

دور البرامج السياسية في القنوات الفضائية في تشكيل اتجاهات الرأي العام نحو قضايا حقوق الإنسان: دراسة ميدانية

Prof Hussein Ali Noor[1]*, Prof. Mohsin Abboud Kashkoul[2],
[1] College of media - University of Baghdad
[2] College of media - Iraqia University

أ.د. حسين علي نور[1]، *، أ.د. محسن عبود كشكول[2]،
[1] كلية الاعلام، جامعة بغداد
[2] كلية الاعلام، الجامعة العراقية

ABSTRACT

Human rights issues represent one of the most important active topics that government agencies at all levels and degrees resort to reach the public through various media, especially satellite channels, through their various programmers, especially political ones, to inform citizens of these rights and privileges and work to educate the public on how to know them and defend them in At all times and places, and in a manner consistent with the constitution and effective laws within states, as well as non-violation of them and others within the frameworks of a single state with all its components, religions and sects Here comes the role of political programs in particular in informing citizens of the latest developments in the most important issues and topics related to human rights or current events...

الخلاصة

تمثل موضوعات قضايا حقوق الانسان واحدة من اهم الموضوعات الفاعلة التي تلجأ لها الجهات الحكومية على اختلاف مستوياتها ودرجاتهم للوصول الى الجمهور عبر وسائل الاعلام المختلفة وخاصة القنوات الفضائية من خلال برامجها المختلفة ولاسيما السياسية منها لتعريف المواطنين بهذه الحقوق والامتيازات والعمل على تثقيف الجمهور بكيفية معرفتها والدفاع عنها في كل زمان ومكان وبما يتناسب مع الدستور والقوانين الفاعلة داخل الدول وكذلك عدم التعدي عليها وعلى الغير ضمن اطر الدولة الواحدة بجميع مكوناتها واديانها ومذاهبها ،وهنا يأتي دور البرامج السياسية على وجه الخصوص في احاطة المواطن علماً حول اخر التطورات عن ابرز القضايا والموضوعات الهامة والمتعلقة بحقوق الانسان او الاحداث الجارية ودور الجهات الحكومية وغير الحكومية في شرح ملابساتها ومعالجتها والتعبير عن سياستها ازاء هذه القضايا او الاحداث من هنا جاء هذا البحث ليسلط الضوء دور البرامج السياسية في القنوات الفضائية في تشكيل اتجاهات الرأي العام نحو قضايا حقوق الإنسان.

الكلمات المفتاحية:

البرامج السياسية، القنوات الفضائية، الرأي العام، حقوق الإنسان.

Keywords:

political programs, satellite channels, public opinion, human rights.

Received	Accepted	Published online
استلام البحث	قبول النشر	النشر الالكتروني
23/7/2023	25/12/2023	15/3/2023

*Corresponding Author Email: drshuqriah@comc.uobaghdad.edu.iq

CC BY

مقدمة : لقد مر العراق خلال السنوات الماضية من عمر تشكيل الحكومة العراقية وخاصة بعد الاحتلال الأمريكي الى العديد من المتغيرات على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتغييرات عديدة على مستوى هيكلية بناء مؤسسات الدولة العراقية ونتيجة لحداثة التجربة الديمقراطية في العراق والحراك السياسي الذي نشهده في الوقت الراهن اصبح للإعلام الدور الأبرز والأكثر خطورة في تشكيل اتجاهات الجمهور إزاء العديد من القضايا التي تطرح من خلاله ولاسيما ما يتعلق بقضايا حقوق الانسان وبالمعلومات والمعرفة حول اهم القضايا الوطنية والاحداث التي تشهدها الساحة العراقية خاصة الاحداث التي رافقت دخول القوات المحتلة والفراغ الحكومية ومحاولات المحتل اثارت النزاعات الطائفية وعدم القدرة على تشكيل حكومة وطنية جامعة لكل أطياف المجتمع العراقي وفق المصلحة الوطنية الواحدة وكذلك دخول داعش وما افرزه على الساحة السياسية والاجتماعية من تداعيات خطيرة على حقوق الانسان وتهديد السلم المجتمعي بالإضافة الى شرح سياسة الحكومة ومواقفها بكل شفافية ازاء تلك القضايا المصيرية واطلاع الجمهور بنشاطات الحكومة وانجازاتها وشرح اهم القرارات المصيرية الصادرة عن الحكومة عبر ما تبثه برامجها المختلفة .

المبحث الأول: منهجية البحث:

أولاً: مشكلة البحث

تعتبر حقوق الإنسان المبادئ الأخلاقية أو المعايير الاجتماعية التي تصف نموذجاً للسلوك البشري الذي يُفهم عموما بأنه مجموعة من الحقوق الأساسية التي لا يجوز المس بها وهي مستحقة وأصيلة لكل شخص لمجرد كونها أو كونه إنسان، فهي ملازمة لهم بغض النظر عن هويتهم أو مكان وجودهم أو لغتهم أو ديانتهم أو أصلهم العرقي أو أي وضع آخر. وحمايتها واجبة كحقوق قانونية في إطار القوانين المحلية والدولية. وهي كلّية وتنطبق في كل مكان وفي كل وقت ومتساوية لكل الناس، وتتطلب التماهي وسيادة القانون وتفرض على المرء احترام الحقوق الإنسانية للآخرين ومن هذا المنطلق برزت مشكلة البحث من خلال التعرف على (دور البرامج السياسية في القنوات الفضائية في تشكيل اتجاهات الرأي العام نحو قضايا حقوق الإنسان) حيث تعرف المشكلة بانها " غموض يكتنف موضوع معين، او ندرة في المعرفة بهذا الموضوع، او تناقض التوجهات او الآراء بشأنه، او غياب التفسيرات والاسباب المقنعة"، [1] ويتفرع من هذا التساؤل أسئلة فرعية تتعلق ب: -

١- ما شدة اعتماد الراي العام على البرامج الحوارية كمصدر للمعلومات عن قضايا حقوق الانسان؟

٢- ما اسباب ودوافع متابعة الراي العام للبرامج السياسية في القنوات الفضائية المحلية وغيرها والتي تعرض قضايا وموضوعات حقوق الانسان؟

٣- ما مدى رضى العينة عن معالجة القنوات الفضائية لقضايا حقوق الانسان؟

([1]) شريف درويش اللبان، هشام عطية عبد المقصود، مقدمة في مناهج البحث الإعلامي، (القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م)، ص٤٤ .

٤- ما اهم قضايا حقوق الانسان التي يفضل المبحوثين متابعتها عبر البرامج السياسية؟

٥- ما مقدار معرفة موقف المبحوثين حول العبارات التي تقيس مستوى الاهتمام بالقضايا التي تطرح عبر البرامج السياسية في فقرات المقياس؟

ثانياً: أهمية البحث:

يستمد البحث اهميته من الدور الكبير والمتميز الذي تعرض فيه وتقدمه القنوات الفضائية عبر برامجها المختلفة قضايا وموضوعات حقوق الانسان وكل ما يتعلق بها وتأثيراتها على اكثر من صعيد، واهمها الصعيد السياسي في تناولها للقضايا التي تمس المجتمع العراقي ونسيجة الاجتماعي وما تعكسه من المعرفة حول تلك القضايا للراي العام ، ويعد موضوع البحث من الموضوعات التي تهم المجتمع والقنوات الفضائية على حد سواء ، حيث تبرز القضايا الوطنية ومن بينها قضايا حقوق الانسان من اهم القضايا المعاصرة والتي تتطلب الجهد والدراية والتخصص العلمي في مجال العرض والتقديم بالشكل الذي يناسب الوسيلة الاعلامية، كما ان هذا البحث يعد محاولة لتحقيق اضافة علمية للمكتبة الاعلامية عامة في هذا المجال وبما يفسح المجال واسعاً امام باحثين اخرين للتوسع فيه بحسب المتغيرات الموجودة حينها والظواهر المتعلقة بها.

ثالثاً: اهداف البحث

١- معرفة شدة اعتماد الراي العام على البرامج الحوارية كمصدر للمعلومات عن قضايا حقوق الانسان؟

٢- بيان اسباب ودوافع متابعة الراي العام للبرامج السياسية في القنوات الفضائية المحلية وغيرها والتي تعرض قضايا وموضوعات حقوق الانسان؟

٣- الكشف عن مدى رضى العينة عن معالجة البرامج السياسية لقضايا حقوق الانسان؟

٤- معرفة اهم قضايا حقوق الانسان التي يفضل المبحوثين متابعتها عبر البرامج السياسية؟

٥- الكشف عن معرفة موقف المبحوثين حول العبارات التي تقيس مستوى الاهتمام بالقضايا التي تطرح عبر البرامج السياسية في فقرات المقياس؟

رابعاً: منهج البحث

يعتبر هذا البحث من البحوث الوصفية التي ترمي الى دراسة العلاقة بين المتغيرات الموجودة في الظاهرة موضوع الدراسة للحصول على بيانات كافية عنها ومن ثم تصنيفها على وفق معيار معين وتحليلها لاستخلاص مجموعة من النتائج التي من الممكن في ضوئها اصدار الاحكام والاستنتاجات بشأن الظاهرة موضع البحث، [١] وتم استخدام المنهج المسحي الذي يسعى الى مسح ووصف الظواهر الاعلامية البارزة وتوثيقها ، بينما يهدف المنهج المسحي التحليلي الى عمق اوسع من الوصفي وذلك بالانتقال الى الجانب

([١]) رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي أساسياته ونظرياته وممارسته العملية، (بيروت: دار الفكر المعاصر ،٢٠٠٠م)، ص ١٨٣.

التفسيري لأسباب الظاهرة محل الدراسة ، بدراسة العلاقة بين متغيرين او اكثر لمعرفة طبيعة هذه العلاقة بينهما ، حيث تؤدي النتائج المستخلصة للإجابة عن تساؤلات البحث واختبار فروضه. [١]

خامساً: مجتمع البحث وعينته

يعرف مجتمع الدراسة بانه (مجموعة المفردات التي تشترك معاً في صفة أساسية أو في بعض الخصائص المشتركة، وان جميع المفردات التي تشترك في هذه الخصائص تمثل مجتمعاً معيناً" [٢]، وقد تمثل مجتمع البحث في جمهور مدينة بغداد المعنيين بمتابعة وتغطية الاخبار والاحداث عن القضايا التي تتعلق بالتحولات السياسية في العراق عموما وقضايا حقوق الانسان خصوصا حيث قام الباحثان بتطبيق العينة على عينة عمدية قوامها ٤٠٠ مفردة من المقيمين في محافظة بغداد مقسمة على أساس اقضيتها الأساسية المختلفة وحسب توزيع التعداد العام للعراق واحصائيات وزارة التخطيط وبعد استبعاد ١٩ استمارة لعدم استكمالها الشروط المطلوبة بقي حجم العينة النهائي ٣٨١ مبحوثا.

سادسا: مجالات البحث

١. **المجال الزماني:** - تمثل بالفترة من **٢٠٢٠/١/١م ولغاية ٢٠٢٠/٢/١م** وهي المدة التي استغرقتها عملية توزيع الاستمارة على المبحوثين وجمعها، علما أن التوزيع تم بعد استكمال الاستمارة لجميع مراحل الإعداد والتحكيم من قبل الاساتذة الخبراء وتوزيعها ومن ثم تحليلها احصائياً.

٢. **المجال المكاني:** حدد المجال المكاني في العراق بالراي العام لجمهور مدينة بغداد وكذلك تمثل بوسائل الاعلام العراقية المتمثلة بالقنوات الفضائية التلفزيونية وبرامجها السياسية.

٣. **المجال البشري: تم** تحديده بدقة من خلال جمهور محافظة بغداد.

المبحث الثاني: الاعلام وقضايا حقوق الانسان

حقوق الإنسان هي المبادئ الأخلاقية أو المعايير الاجتماعية التي تصف نموذجاً للسلوك البشري الذي يُفهم عموما بأنه مجموعة من الحقوق الأساسية التي لا يجوز المس بها وهي مستحقة وأصيلة لكل شخص لمجرد كونها أو كونه إنسان، فهي ملازمة لهم بغض النظر عن هويتهم أو مكان وجودهم أو لغتهم أو ديانتهم أو أصلهم العرقي أو أي وضع آخر. وحمايتها منظمة كحقوق قانونية في إطار القوانين المحلية والدولية. وهي كلّية وتنطبق في كل مكان وفي كل وقت ومتساوية لكل الناس، وتتطلب التماهي وسيادة القانون وتفرض على المرء احترام الحقوق الإنسانية للآخرين. ولا يجوز ولا ينبغي أن تُنتزع إلا نتيجة لإجراءات قانونية واجبة تضمن الحقوق ووفقا لظروف محددة، فمثلا، قد تشتمل حقوق الإنسان على التحرر من الحبس ظلما والتعذيب والإعدام. وهي تقر لجميع أفراد الأسرة البشرية قيمة وكرامة أصيلة فيهم.

([١]) محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية ، (القاهرة: عالم الكتب ، ٢٠٠٠م)، ص ١٣.

([٢])أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، (الكويت: دار المطبوعات، ١٩٨٨م)، ص ٨٨.

وحقوق الإنسان ليس لها تعريفا محددا بل هناك العديد من التعاريف التي قد يختلف مفهومها من مجتمع إلى آخر أو من ثقافة إلى أخرى، لأن مفهوم حقوق الإنسان أو نوع هذه الحقوق يرتبطان بالأساس بالتصور الذي نتصور به الإنسان، لذلك سوف نستعرض مجموعة من التعاريف لتحديد هذا المصطلح فيعرفها «رينية كاسان» (فرع خاص من الفروع الاجتماعية يختص بدراسة العلاقات بين الناس استناداً إلى كرامة الإنسان وتحديد الحقوق والرخص الضرورية لازدهار شخصية كل كائن إنساني، ويرى البعض أن حقوق الإنسان تمثل رزمة منطقية متضاربة من الحقوق والحقوق المدعاة). أما «كارل فاساك» فيعرفها بأنها (علم يهم كل شخص ولا سيما الإنسان العامل الذي يعيش في إطار دولة معينة، والذي إذا ما كان متهما بخرق القانون أو ضحية حالة حرب، يجب أن يستفيد من حماية القانون الوطني والدولي، وأن تكون حقوقه وخاصة الحق في المساواة مطابقة لضرورات المحافظة على النظام العام). في حين يراها الفرنسي «ايف ماديو» بأنها (دراسة الحقوق الشخصية المعرف بها وطنياً ودولياً والتي في ظل حضارة معينة تضمن الجمع بين تأكيد الكرامة الإنسانية وحمايتها من جهة والمحافظة على النظام العام من جهة أخرى). أما الفقيه الهنغاري «أيمر زابو» فيذهب إلى (أن حقوق الإنسان تشكل مزيجاً من القانون الدستوري والدولي مهمتها الدفاع بصورة مباشرة ومنظمة قانونا عن حقوق الشخص الإنساني ضد انحرافات السلطة الواقعة في الأجهزة الدولية، وأن تنمو بصورة متوازنة معها الشروط الإنسانية للحياة والتنمية المتعددة الأبعاد للشخصية الإنسانية). [1]

وجميع التعريفات الآنفة الذكر تعكس وجهة نظر الكتاب الأجانب، أما فيما يخص الكتاب العرب فإن «محمد عبد الملك متوكل» يعطي تعريفاً شاملا وواسعا إذ يعرفها بأنها (مجموعة الحقوق والمطالب الواجبة الوفاء لكل البشر على قدم المساواة دونما تمييز بينهم). أما رضوان زيادة فيذهب إلى القول بأن حقوق الإنسان (هي الحقوق التي تكفل للكائن البشري والمرتبطة بطبيعته كحقه في الحياة والمساواة وغير ذلك من الحقوق المتعلقة بذات الطبيعة البشرية التي ذكرتها المواثيق والإعلانات العالمية) أما الأمم المتحدة فقد عرفت حقوق الإنسان بأنها (ضمانات قانونية عالمية لحماية الأفراد والجماعات من إجراءات الحكومات التي تمس الحريات الأساسية والكرامة الإنسانية، ويلزم قانون حقوق الإنسان الحكومات ببعض الأشياء ويمنعها من القيام بأشياء أخرى)، أي أن رؤية المنظمة الدولية لحقوق الإنسان تقوم على أساس أنها حقوق أصيلة في طبيعة الإنسان والتي بدونها لا يستطيع العيش كإنسان. [2]

ولم تكتف توصية الجمعية العامة رقم ٢١٧ لعام ١٩٤٨م بإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بل تضمنت تصميم الأمم المتحدة على إعداد ميثاق أو مواثيق تضم في جنباتها التزامات قانونية واضحة مع الدول ووسائل تنفيذ، أو نظام دولي من شأنه ضمان الاعتراف الفعلي بحقوق الإنسان واحترامها. وفي عام ١٩٥٢ قررت الجمعية العامة أن يكون هناك ميثاقان أو عهدان أحدهما يعالج حقوق الإنسان السياسية

([1]) باسيل يوسف، حماية حقوق الإنسان، المؤتمر الثامن عشر لاتحاد المحامين العرب، المغرب، ١٩٩٣م، ص٣٠.

([2])أحمد أبو الوفا، «نظام حماية حقوق الإنسان في منظمة الامم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة»، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد ٥٤، ١٩٨٨م، ص١٢.

والمدنية والآخر حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وسارعت لجنة حقوق الإنسان إلى العمل الجاد فأنهت عملها في العام ١٩٥٤ ورفعت مشروعين للجمعية العامة.
وبعد اثني عشر عاماً من النقاش والجدل استقر الرأي الإجماعي للدول الأعضاء على الميثاقين في صيغتهما الأخيرة، وقد صدرا جنباً إلى جنب مع بروتوكول اختياري ملحق بالاتفاقية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية وذلك بقرار الجمعية العامة رقم ٢١٠٦ (الدورة ٢٠) في ديسمبر ١٩٦٦م وعرضت هذه المستندات الثلاث على الدول الأعضاء لتصديقها أو الانضمام إليها ودخلت حيز التنفيذ الفعلي فيما بين الدول المصدقة أو المنضمة عام ١٩٧٦م. والقطر العربي السوري طرف في الميثاقين مع مئة وثلاثين دولة ونيف (حتى نهاية عام ١٩٩٤م).
فتعهدت كل دولة صدقت على العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بحماية شعبها عن طريق القانون من المعاملة القاسية أو غير الإنسانية والمهينة. وتعترف بحق كل إنسان في الحياة والحرية والأمن والحرمة والكرامة، كما أنها تحرم الرق وتكفل الحق في المحاكمة العادلة للجميع وتحمي الأشخاص من الاعتقال والإيقاف التعسفيين، كما يقر العهد المذكور بحرية الفكر والضمير والعقيدة الدينية وحرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي وبحرية المشاركة في الحياة السياسية والعامة. ونص كذلك على حرية الرضا في الزواج وعلى حماية الأطفال ويكفل المحافظة على التراث الثقافي والديني واللغوي للأقليات.
والواقع أن الحقوق المبينة من هذا العهد مستوحاة في مجملها من الإعلان العالمي، لكن جاءت خلواً من النص على حق الملكية وحق اللجوء.
في حين تقر كل دولة صدقت على العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمسؤوليتها عن العمل نحو ضمان شرط معيشة أفضل لشعبها، كما تقر بحق كل فرد في العمل والأجر العادل والضمان الاجتماعي وفي توفير مستويات معيشية مناسبة وفي التحرر من الفاقة، كما تقر بحق الفرد في الصحة والثقافة وتتعهد أيضاً ضمان حق كل فرد بتأليف النقابات والانضمام إليها. وقد جاءت الحقوق الواردة في هذا العهد أطول وأشمل من مثيلاتها في الإعلان العالمي، لكنها في الوقت نفسه جاءت أعم وأقل تحديداً مما جاء به الإعلان. ويتصدر العهدان مادة واحدة في معناها وميثاقها تقر الدول بموجبها بحق الشعوب في تقرير مصيرها.
وتوجد مجموعتان من الإجراءات وآليات التطبيق في العهدين الذين يحتويان كثيراً من النصوص المشابهة.
فقد انتخبت الدول المرتبطة بالعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية «لجنة للحقوق الإنسانية» مؤلفة من ثمانية عشر شخصاً يعملون بصفتهم الفردية ويكونون طبقاً للاتفاقية من ذوي الأخلاق العالية المعترف لهم بالدراية في مجال حقوق الإنسان. وتقوم هذه اللجنة بالنظر في التقارير التي تعرضها عليها الدول الأطراف، وللجنة أن توجه تعليقات عامة لهذه الدول وكذلك إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة. وطبقاً لنصوص اختيارية تضمنها العهد المشار إليه (لم تتجاوز الدول المرتبطة به ٧٠ دولة حتى نهاية ١٩٩٤م) يجوز للجنة الحقوق الإنسانية أن تنظر أيضاً بتبليغات دولة طرف بعدم وفاء دولة طرف أخرى بالتزاماتها طبقاً للاتفاقية. وتعمل اللجنة كهيئة تقصي حقائق ويمكن إنشاء لجان توفيق خاصة

بالموافقة المسبقة للدول المعنية من أجل عرض مساعيها الحميدة بغية التوصل إلى حلول ودية على أساس احترام الحقوق الإنسانية. ويجوز للجنة حقوق الإنسانية بموجب البروتوكول الاختياري ذاته أن تنظر إضافة لما تقدم من شكاوى الأفراد الذين يدّعون بأنهم ضحايا خرق دولة طرف في بروتوكول لأي من الحقوق المدونة في الاتفاقية وترسل تقارير اللجنة إلى الدول الأطراف المعنية كما تقوم اللجنة بعرض تقارير سنوية عن نشاطاتها السابقة على الجمعية العامة للأمم المتحدة.

أما الدول المبرمة للعهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فتتعهد عرض تقارير دورية على المجلس الاقتصادي والاجتماعي بخصوص الإجراءات التي اتخذتها والتقدم الذي أحرزته من أجل حماية هذه الحقوق وللمجلس حق النظر في هذه التقارير، بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. الوكالات المتخصصة والوظيفية. وأن يسعى على اتخاذ إجراء دولي مناسب لمساعدة الدول والأطراف في هذه المجالات. [1]

إلى جانب هذه الوثائق الدستورية الدولية العامة تبنت الأمم المتحدة عدداً من الاتفاقيات والإعلانات ذات الصلة الوثيقة بالإنسان أهمها: [2]

١ ـ الاتفاقية الدولية لإزالة التمييز العنصري وأشكاله كافة. وقد أقرتها الجمعية العامة في ديسمبر ١٩٦٥م بقرارها ٢١٠٦ (الدورة ٢١) ودخلت حيز التنفيذ وبلغ عدد الدول المنضمة إليها حتى نهاية ١٩٩٣ (٩٤) دولة.

٢ ـ الإعلان الخاص بإزالة كل أشكال عدم التسامح والتمييز القائم على الدين أو المنفعة. وقد صدرت الجمعية العامة بتوافق الآراء في نوفمبر ١٩٨١م.

٣ ـ الاتفاقية الخاصة بإزالة كل أشكال التمييز ضد النساء (سيداو)، وقد أقرتها الجمعية العامة في ديسمبر ١٩٧٩م ودخلت حيز النفاذ في سبتمبر ١٩٨١م وانضمت إليها دول تربو على المئة حتى نهاية ١٩٩٤م.

٤ ـ الاتفاقية الخاصة بمكافحة التعذيب والمعاملة أو العقاب القاسي واللاإنساني أو المحّط من الكرامة وقد تبنتها الجمعية العامة بالتوافق في ١٠ ديسمبر ١٩٨٤م ودخلت حيز النفاذ منذ ٢٦ يوليو ١٩٨٧م بين سبعين دولة ونيف.

٥ ـ الاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل وقد تبنتها الجمعية العامة في ٢٠ نوفمبر ١٩٨٩م ودخلت حيز النفاذ بين مئة دولة تقريباً بدءاً من ٢ سبتمبر ١٩٩٠م. ٦ ـ الإعلان الخاص بالحق في التنمية وقد أقرته الجمعية العامة في ٤ ديسمبر ١٩٨٦م بقرارها رقم ١٢٨ للدورة ٤٤.

٧ ـ الاتفاقية الخاصة بالسكان الأصليين والقبليين في البلدان المستقلة. وقد أقرته الجمعية العامة لمنظمة العمل الدولية في اجتماعها السنوي عام ١٩٨٩م وانضمت إليه حتى الآن بوليفيا وكولومبيا، والمكسيك والنروج.

٨ ـ الاتفاقية الخاصة بمركز اللاجئين وقد دخلت حيز النفاذ من ٢٢ نيسان ١٩٥٤م وكذلك الاتفاقية الخاصة بعديمي الجنسية وقد انضمت إلى الأولى أكثر من مئة وخمسين دولة.

([1]) محمود شريف بسيوني، موسوعة الحقوق: المجلد الأول، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٣م)، ص١٧.

([2])هادي نعيم المالكي، المدخل لدراسة القانون الدولي لحقوق الإنسان، (بغداد: دار السلام للنشر، ٢٠٠٨م)، ص٣١.

٩ ـ الإعلان الخاص باللجوء الإقليمي الذي أقرته الجمعية العامة في ١٩٦٧/١٢/١٤م بموجب قرارها رقم ٢٣١٢ (الدورة ٢٢).
١٠ ـ الاتفاقية الخاصة بحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وقد أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها ١٥٨ (الدورة ٤٥) في ٢٥ فبراير ١٩٩١م وما زال قيد النظر من الدول الأعضاء.
وأنشئ مؤخراً منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان (بعد المؤتمر العالمي المنعقد عام ١٩٩٣م).
ويمكن تصنيف حقوق الإنسان وترتيبها بأشكال شتى، ويشيع أن توزع الحقوق الإنسانية في ثلاثة مجموعات هي: [١]
اولا: حقوق السلامة الشخصية.
ثانيا: الحريات المدنية.
ثالثا: الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.
أو تقسيم مواد الإعلان العالمي غير المسلسلة يمكن ردها إلى أربع فئات:
الفئة الأولى وتتناول الحقوق الفردية والشخصية.
الفئة الثانية وتتناول علاقات الفرد بالمجموع أو بالدولة.
الفئة الثالثة وتشمل الحريات العامة والحقوق الأساسية.
الفئة الرابعة وتشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
وتكفل حقوق السلامة الشخصية أمن الإنسان وحريته، فلكل امرأ حق في الحياة والحرية وفي التمتع بالأمان على شخصه، كما لا يجوز استرقاق أحد أو تعذيبه أو اعتقاله تعسفاً. أما الحريات المدنية فإنها تقر حرية التعبير عن المعتقدات بالأقوال والممارسة؛ فهي تكفل لكل شخص حرية الرأي والتعبير والوجدان والدين والتجمع. ومن الحريات المدنية الأخرى: حق الاقتراع في الانتخابات، وفي تقلد الوظائف العامة وفي الزواج وتأسيس أسرة. وتنطوي الحقوق الاجتماعية والاقتصادية على حصول الشخص على الحاجات الإنسانية الأساسية، وحقه في الرقي الاجتماعي. فلكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة خاصة على صعيد المأكل والمسكن والملبس والعناية الطبية والتعليم. كما تنطوي على حق الشخص في العمل وإنشاء النقابات والانضمام إليها.
وتصنف هذه الحقوق إلى ثلاث مجموعات:
المجموعة الأولى: من حيث الأهمية تقسم إلى حقوق أساسية وغير أساسية.
المجموعة الثانية: من حيث الأشخاص المستفيدين منها تصنف إلى حقوق فردية وحقوق جماعية.
المجموعة الثالثة: من حيث موضوعها تصنف إلى حقوق مدنية وسياسية من جهة وحقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية من جهة أخرى.
المجموعة الرابعة: وهناك طائفة جديدة من الحقوق الحديثة والتي تسمى بحقوق التضامن.

---

(١)أحمد عبد الحميد الدسوقي، الحماية الموضوعية والاجرائية لحقوق الإنسان في مرحلة ما قبل المحاكمة، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٧م)، ص٤٧.

ومن اهم ما يجب ان نتوقف عنده بخصوص التعريفات المتعلقة بالراي العام هو وجود الاختلاف الكبير فيها وفي تحديد وتعريف الظاهرة حيث مازالت النقاشات والاختلافات بين العلماء والباحثين حاليا كما هي الخلافات في المناقشات القديمة والفرق الوحيد بين الاثنين انما يتعلق بادراك مدى النفوذ الذي يفرضه الرأي العام على تصرفات الساسة والفلاسفة وقد كانت محاولات علماء الاجتماع هي السابقة في بحث ظاهرة الرأي العام وتحديد تعريفها، فقام (تارد Tard) بالنظر اليها من زاوية اجتماعية بالطبع على انها صبغة فردية واعتبره محض تقليد ففي كل مجتمع من المجتمعات افراد يمتازون بمواهب خاصة وقدرة على الابتكار والتجديد فتسري موجة بين افراد المجتمع الاخرين نحو تقليد هؤلاء الافراد النابهين وهكذا يتكون الرأي العام

اما ماكينون (MacKinnon) فقد كان يرى الرأي العام بانه رأي في موضوع ما يضمره الاشخاص المتميزون بالذكاء وحسن الخلق وهو يتسم بالانتشار التدريجي ويأخذ به كل الناس تقريبا حتى لو تباينوا في مستواهم التعليمي ،في حين ذهب لاويل (E.A. Lawall) الى ان الرأي العام انما هو قبول لواحدة او اثنين او اكثر من وجهات نظر متضاربة يقبلها العقل والمنطق بوصفها حقيقة ثم جاء عالم الاجتماع الشهير كولي ليعطي الرأي العام سماته الاجتماعية المعاصرة حينما اكد ان الرأي العام لن يكون تجمعا لإحكام فردية مختلفة ولكنه تنظيم تعاوني يتم عن طريق اتصال التأثير المتبادل والمشترك لذا فربما يختلف الرأي العام عن افتراض ان الافراد ربما يكونون في تفكير معين كأفراد منفصل الواحد منهم عن الاخر. (١)

اما الفلاسفة المحدثون ومنهم جون ستيوارت مل وكوليردج فقد ذهب الاول الى ان الرأي العام هو ما يريده المجتمع او الجزء القوي فيه او ما لا يريده فيعتبر الامر الحاسم الذي يقرر بصفة علمية القواعد التي يجب مراعاتها وعدم تعارضها مع القانون او الرأي في حين رأي الثاني ان الرأي العام هو الحكم الذي تصل اليه الجماعة في مسالة ذات اعتبار عام بعد مناقشات علنية ووافية الا ان أكثر التعريفات اهمية جاءت من باحثين اخرين واهم هذه التعريفات هي:

تعريف ليونارد دوب LEONARD DOB وهو كما يرى في كتابه (الرأي العام والدعاية) انه يعني اتجاهات ومواقف الناس ازاء موضوع يشغل بالهم بشرط ان تكون هذه الجماهير في مستوى اجتماعي واحد فالرأي العام في نظر(دوب) هو ثمرة الجدال والنقاش بين الافراد حيث يسود أحد الآراء على بقية الاراء او تصل الجماعة الى رأي جديد كان في بادئ الامر رأيا فرديا ثم تناولته الجماعة بالتحوير والتبديل،(٢) ويعرفه كي V.O.KEY بانه الآراء التي يعتنقها بعض الاشخاص وتجد الحكومة ان من الحكمة اتباعها اي انه يربط بين الرأي العام او السلطة كتعريف وبذلك يفرق (كي)بين رأي الفرد و رأي جهة حكومية ولكنه في الوقت نفسه يضيف بعدا جديدا الى الرأي العام من خلال تباينه، ان الرأي العام يجب ان تحذره الحكومة اي السلطة السياسية والتي لا يدخل رأيها ضمن الرأي العام بالطبع وهذه التفرقة

---

(١) حسين عبد الحميد احمد رشوان، آراء علماء الاجتماع، (بيروت: الكتاب الجامعي، ١٩٨٧م)، ص٢٢٩-٢٣٣.

(2) LEONARD.W. DOOB, PUBLIC OPINION AND PROPAGANDA HAMDEN ARCHON BOOKS,1966, P35.

تثير اشكالا رئيسيا وحاسما وهو ان كل مواطن في الدولة لابد وان يكون له الحق في الرأي العام، [١] ومن أبرز التعريفات العربية تعريف الدكتور احمد بدر الذي يرى ان الرأي العام هو التعبير الحر عن اراء الناخبين او من في حكمهم بالنسبة للمسائل العامة المختلف عليها على ان تكون درجة اقناع الناخبين بهذه الآراء وثباتهم عليها كافية للتأثير في السياسية العامة والامور ذات الصالح العام وبحيث يكون هذا التعبير ممثلا لرأي الاغلبية ولرضا الأقلية، [٢] اما الدكتور سمير حسين فقد عرفه على انه خلاصة اراء مجموعة من الناس، الرأي الغالب، او الاعتقاد السائد، او جماع الآراء، او الاتفاق الجماعي لدى غالبية فئات الشعب او الجمهور، تجاه امر ما، او ظاهرة او موضوع او قضية من القضايا قد تكون اجتماعية او اقتصادية او سياسية كما قد تكون ذات طابع محلي او قومي او اقليمي او دولي ويثور حولها الجدل وان هذا الاجماع له قوة وتأثير على القضية او الموضوع الذي يتعلق به، [٣] أما تعريف الموسوعة السياسية فأنها تقول هو اتجاه اغلبية الناس في مجتمع ما اتجاها موحدا ازاء القضايا التي تؤثر في المجتمع او تهمه او تعرض عليه ومن شان الرأي العام إذا ما عبر عن نفسه ان يناصر او يخذل قضية ما او اقتراحا معينا وكثيرا ما يكون قوة موجهة للسلطات الحاكمة علما بان الرأي العام ليس ظاهرة ثابتة بالضرورة وقد يتغير ازاء مسالة ما من حين الى حين، [٤] ويمكن تلخيص تأثير الاعلام على الراي العام بالآتي: [٥]

أولا: بعث الاستقرار: الاعلام يعمل في الغالب على الحفاظ على الوضع القائم وابقائه على حالة ويرجع السبب في ذلك الى ان الاعلاميين يتأثرون بالمواقف والافكار والتوقعات السائدة في المجتمع ولذلك يأتي نتاجهم متأثرا بالأفكار السائدة وعاكسا لها.

ثانيا: تغيير الراي: يستطيع الاعلام ان يغير اراء الجمهور باختيار نوع الاخبار التي يعرضها وطريقة عرضها والتعليق عليها او تغيير الاتجاهات بشكل معاكس او المحافظة على الاتجاهات كما هي:

ثالثا: تحديد الاولويات: ابراز موضوعات تجاهل موضوعات تضخيم مبالغة تهويل تهوين

رابعا: تحديد الخيارات المطروحة: تختار وسائل الاعلام ما تراه هي مناسبا للجمهور وتطرح من خلاله فكرها وفلسفتها واجندتها ورؤيتها للأحداث.

خامسا: ابراز ناس واعلاء شانهم وتحقيق الشهرة لهم وكذلك اختيار وقائع واحداث واعطائها الاهمية في التغطية الاخبارية.

والتلفزيون كوسيلة إعلامية معبرة عن حدود التقابل والتماثل والندية التي يمكن أن تجمع بين الأشكال السابقة. فبمقارنة بسيطة بين المقابلة أو الحديث التلفزيوني والبرنامج الحواري يمكن القول: "إن ما اكتسبته المقابلة خلال العقود الأخيرة من العمل التلفزيوني ينفي الندية بين المقابل أي الإعلامي وبين المقابل أي الضيف الذي يفترض أنه خبير أو لاعب دور أساسي أو مراقب عن كثب، وهذا المراقب هو

([١])احمد بدر، كتاب الرأي العام، (القاهرة: دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع ،١٩٧٧م)، ص٤٨.

([٢]) المرجع نفسه، ص٢٥.

([٣]) سمير محمد حسين، مذكرات في الرأي العام، (القاهرة: عالم الكتب، ،١٩٩٧م)، ص١١.

([٤])عبد الوهاب الكيالي واخرون، موسوعة السياسة، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٢٠م)، ص٨٠٣.

([٥]) كامل خورشيد، مدخل الى الراي العام، (عمان: دار المسيرة،٢٠٢١م)، ص ٨٠.

الذي اصطلح على تسميته في الأعمال التلفزيونية خلال السنوات الأخيرة بعد انتشار الفضائيات بالمحلل، وهي ترجمة لمصطلح (Analyste). [١] مع ذلك يجب مراعاة أوجه التلاقي بين هذا النوع الصحفي (المقابلة) والبرنامج الحواري الذي يستهدف تزويد المتلقي بالأخبار وحيثيات الأحداث وتوسيع مداركه حول ما يجري في محيطه وخارجه. [٢] وهو أيضا برنامج نقاشي يتضمن طرح الآراء التي يعرضها من خلال قنوات تلفزيونية، ويتناول القضايا المتعلقة بالمجتمع ومشكلاته عن طريق استضافة شخصيات ذات اختصاص. [٣] نستشف مما سبق أن البرامج الحوارية التلفزيونية هي فضاءات نقاشية مباشرة تحمل صراعًا بين الأفكار، تسعى إدارة البرنامج من خلال ذلك لإخبار المجتمع عن حقيقة وجوهر الأحداث والظواهر والتطورات التي تهم شرائح اجتماعية واسعة، ومن خلاله يتحصل الجمهور على معلومات آنية ومتنوعة بأسلوب مرح يجمع بين الترفيه والإعلام. [٤]

المبحث الثالث: دور البرامج السياسية في القنوات الفضائية في تشكيل اتجاهات الرأي العام نحو قضايا حقوق الإنسان: الدراسة الميدانية

جرى البحث على عينة من جمهور مدينة بغداد المعنيين بمتابعة وتغطية الأخبار والأحداث عن القضايا التي تتعلق بالتحولات السياسية في العراق عموما وقضايا حقوق الانسان خصوصا، حيث قام الباحثان بتوزيع الاستبانة على عينة عمدية قوامها ٤٠٠ مفردة من المقيمين في محافظة بغداد مقسمة على أساس اقضيتها الأساسية المختلفة وحسب توزيع التعداد العام للعراق واحصائيات وزارة التخطيط، وبعد استبعاد (١٩) استمارة لأن الاجابات كانت عشوائية وناقصة أو لعدم استكمالها الشروط الأخرى المطلوبة، وبهذا يكون حجم العينة المتبقية (٣٨١) مبحوثا ومبحوثة، والجداول (١) و (٢) و (٣) و (٤) تبين البيانات الديمغرافية للمبحوثين.

الجدول (١) يبين النوع الاجتماعي المبحوثين عينة البحث

النوع الاجتماعي	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	٢٧٠	٧٠,٨٦
انثى	١١١	٢٩,١٣
المجموع	٣٨١	%١٠٠

(1) Paul Levinson, Television and new media; Routledge; London; 2006; p28.

(2) Ibid, p29.

(3) Catherine ocelot, critical debates on tv talk show, Routledge, London, 2010, p14.

(4) Ibid, p15.

الجدول (٢) يبين حالة عمل المبحوثين حسب نوع العمل او الوظيفة او الصفة

حالة العمل	ذكر	النسبة المئوية	أنثى	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
طالب	٩٢	٣٤,٠٧	٥٨	٥٢,٢٥	١٥٠	٣٩,٣٧
موظف حكومي	١٠١	٣٧,٤٠	٣٩	٣٥,١٣	١٤٠	٣٦,٧٤
اعمال حرة	٥١	١٨,٥١	صفر	صفر	٥١	١٣,٣٨
متقاعد	٢٠	٧,٤٠	٩	٨,١٠	٢٩	٧,٦١
لا يعمل	٦	٢,٢٢	٥	٤,٥٠	١١	٢,٨٠
المجموع	٢٧٠	%١٠٠	١١١	%١٠٠	٣٨١	%١٠٠

جدول (٣) يبين التحصيل الدراسي والتعليمي للمبحوثين

التحصيل الدراسي	ذكر	النسبة المئوية	انثى	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
يقرأ ويكتب	٩	٣,٣٣	٤	٣,٦٠	١٣	٣,٤١
ابتدائية	٢٨	١٠,٣٧	٢	١,٨٠	٣٠	٧,٨٧
متوسطة	١٢	٤,٤٤	١٠	٩,٠٠	٢٢	٥,٧٧
اعدادية	٣٣	١٢,٢٢	٢٦	٢٣,٤٢	٥٩	١٥,٤٨
معهد	١٩	٧,٠٣	٣	٢,٧٠	٢٢	٥,٧٧
بكالوريوس	١٥٦	٥٧,٧٧	٦٤	٥٧,٦٥	٢٢٠	٥٧,٧٤
الدراسات عليا	١٣	٤,٨١	٢	١,٨٠	١٥	٣,٩٣
المجموع	٢٧٠	%١٠٠	١١١	%١٠٠	٣٨١	%١٠٠

جدول رقم (٤) يبين عمر المبحوثين

الفئة	ذكور	%	إناث	%	م	%
من ١٨ الى ٣٠	١٣٣	٤٩,٢٥	٤٩	٤٤,٤١	١٨٢	٤٧،٧٦
من ٣١ الى ٤٠	٧٢	٢٦,٦٦	٣٥	٣١,٥٣	١٠٧	٢٨،٠٨
من ٤١ الى ٥٠	٤٣	١٥,٩٢	١٦	١٤,٤١	٥٩	١٥،٤٨
من ٥١ الى ٦٠	١٤	٥,١٨	٩	٨,١٠	٢٣	٦،٠٣
من ٦١ فما فوق	٨	٢,٩٦	٢	١,٨٠	١٠	٢،٦٢
المجموع	٢٧٠	%١٠٠	١١١	%١٠٠	٣٨١	%١٠٠

المحور الثاني: خصائص تعرض المبحوثين للبرامج السياسية (الأنماط والعادات) و(الدوافع والأسباب):

جدول (٥) يبين مدى متابعة المبحوثين للبرامج السياسية

الفقرات	ذكور	%	اناث	%	م	%
دائماً (يومياً)	١٥٢	٥٦,٢٩	٨٤	٧٥,٦٧	٢٣٦	٦١,٩٤
احياناً من ٣-٥ ايام	١٠٣	٣٨,١٤	٢١	١٨,٩١	١٢٤	٣٢,٥٤
حسب اوقات الفراغ اقل من يوم	١٥	٥,٥٥	٦	٥,٤٠	٢١	٥,٥١
المجموع	٢٧٠	%١٠٠	١١١	%١٠٠	٣٨١	%١٠٠

الجدول (٦) المدة الزمنية التي يقضيها المبحوثين
في متابعة البرامج السياسية في اليوم الواحد على وجه التقريب

الفقرات	ذكور	%	اناث	%	م	%
اقل من ٣٠ دقيقة	١٤	٥,١٨	٥	٤,٥٠	١٩	٤,٩٨
من ٣٠ دقيقة- ١ ساعة	١١٥	٤٢,٥٩	١٢	١٠,٨١	١٢٧	٣٣,٣٣
من ١ – ٢ ساعة	١٣١	٤٨،٥١	٧١	٦٣,٩٦	٢٠٢	٥٣,٠١
٢ ساعة فأكثر	١٠	٣,٧٠	٢٣	٢٠,٧٢	٣٣	٨,٦٦
المجموع	٢٧٠	%١٠٠	١١١	%١٠٠	٣٨١	%١٠٠

الجدول (٧) اماكن متابعة المبحوثين للبرامج السياسية

الفقرات	ذكور	%	اناث	%	م	%
المنزل	١٩٨	٧٣,٣٣	٨٥	٧٦,٥٧	٢٨٣	٧٤,٢٧
اماكن العمل	٣٣	١٢,٢٢	١٧	١٥,٣١	٥٠	١٣,١٢
منزل الاصدقاء	١٥	٥,٥٥	٤	٣,٦٠	١٩	٤,٩٨
المقاهي	٢٢	٨,١٤	٤	٣,٦٠	٢٦	٦,٨٢
منزل الاقارب	٢	٠,٧٤	١	٠,٩٠	٣	٠,٧٨
المجموع	٢٧٠	%١٠٠	١١١	%١٠٠	٣٨١	%١٠٠

جدول (٨) أبرز دوافع متابعة البرامج السياسية للمبحوثين

الفقرات	التكرار	النسبة المئوية
المشاركة بالآراء والنقاشات والتعليقات مع الاخرين وتبادل الافكار	١٣٧	١٦,٩
تحديد اتجاهات الحكومة وتوجهاتها في بناء سياساتها العامة وخصوصا قضايا حقوق الانسان	١١٤	١٤
التسلية والترفيه والامتاع	١٠٦	١٣
التعرف على عمليات صنع القرار السياسي	٩١	٧,٣
لأجل معرفة ابرز المعلومات والاخبار	٨٥	١٠,٤
التعرف على اراء ومواقف المجتمع بشأن موضوعات وقضايا حقوق الانسان	٧٧	٩,٥
بيان راي الحكومة فيما يطرح من موضوعات خاصة بقضايا حقوق الانسان	٦١	٧,٥
للحصول على معلومات غير متاحة في وسائل الاعلام الاخرى	٤٨	٥,٩
استكشاف راي الضيوف فيما يتعلق بقضايا حقوق الانسان	٣٨	٤,٦
للمشاركة بالمعلومات الجديدة التي احصل عليها لكي اشارك فيها الاخرين	٢٥	٣
معرفة الاحداث الجارية وردود افعال المواطنين ازائها	١٦	١,٩
معرفة القوانين العامة والخاصة المتعلقة بقضايا وتشريعات وقوانين حقوق الانسان	١٢	١,٤
المجـــــــموع	٨١٠	%١٠٠

المحور الثالث: أراء المبحوثين واتجاهاتهم من بعض المواقف التي يشاهدونها عند متابعتهم لموضوعات حقوق الانسان في البرامج السياسية والاعتماد على المعلومات التي تنشر من خلالها:

جدول (٩) أبرز اسباب تقليل المبحوثين من متابعة قضايا حقوق الانسان في البرامج السياسية

الفقرات	التكرار	النسبة المئوية
نشر مضامين ذات بعد طائفي	١٠٢	٢٦,٧٧
التعليقات والمشاركات والمحادثات من قبل الضيوف غير لائقة التي يتم فيها التجاوز الاخلاقي على بعض الجهات الحزبية والحكومية	٩٩	٢٥,٩٨
نشر معلومات كاذبة وغير صادقة	٣٥	٩,١٨
المساهمة في نشر مضامين تحتوي موضوعات دعائية لجهة سياسية معنية	٣٧	٩,٧١

نشر مضامين غير لائقة وتحتوي قدر كبير في التجاوزات على القانون والدستور حول قضايا حقوق الانسان	٤٠	١٠,٤٩
إخفاء الحقائق ومصادر المعلومات والعمل بعيدا عن المهنية	٢٣	٦,٣
اراء لا تتوافق مع أرائي	٤٥	١١،٨١
المجموع	٣٨١	%١٠٠

جدول (١٠) الى اي مدى تزود البرامج السياسية
المبحوثين بالمعلومات والاخبار عن قضايا حقوق الانسان

الفقرات	تكرار	النسبة المئوية
دائماً	٢٩٩	٧٨,٤٨
احياناً	٥٥	١٤،٤٣
نادراً	٢٧	٧,٠٨
لا تزودني ابداً	صفر	صفر
المجموع	٣٨١	%١٠٠

جدول (١١) كيف يقيم المبحوثين البرامج السياسية كمصدر للمعلومات والاخبار

الفقرات	تكرار	النسبة المئوية
مصدر رئيسي	١٣٢	٣٤,٦٤
مصدر ثانوي	١٠٧	٢٨,٠٨
مصدر ضعيف	٩٧	٢٥،٤٥
مصدر للمقارنة	٤٥	١١,٨١
المجموع	٣٨١	%١٠٠

الجدول رقم (١٢) تقييم المبحوثين للمعلومات
والاخبار ودرجة مصداقيتها عن قضايا حقوق الانسان

الفقرات	التكرار	النسبة المئوية
صادقة بدرجة كبيرة	١٧٢	٤٥,١٤
صادقة بدرجة متوسطة	١٠٦	٢٧,٨٢
صادقة الى حد ما	٨٤	٢٢,٠٤
ليست صحيحة مطلقاً	١٩	٤,٩٨
المجـــــــــــــــموع	٣٨١	%١٠٠

جدول (١٣) أبرز الموضوعات التي يتبعها
المبحوثين عن قضايا حقوق الانسان في البرامج السياسية

الفقرات	التكرار	النسبة المئوية
حق الحياة	٨٢	٢١,٥٢
حقوق الجنسية	٨٠	٢٠,٩٩
حق التعليم	٦٣	١٦,٥٣
حق العمل	٤١	١٠,٧٦
حق المساواة امام القانون	٣٧	٩,٧١
حق التنقل	٢٤	٦,٢٩
حق التملك	٢٢	٥,٧٧
حق التجمع وتكوين الأحزاب والجمعيات	١٩	٤,٩٨
حق الاحتجاج السلمي والتظاهر	٧	١,٨٣
حق الأقليات	٦	١,٥٧
المـــجموع	٣٨١	%١٠٠

الجدول (١٤) اي مما يأتي تعتقد انه أكثر اهمية
(ومصداقية) وتعطيه الاولوية في اهتمامك (يمكن اختيار أكثر من بديل)

الفقرات	التكرار	النسبة المئوية
الحقوق الامنية	١٣٩	١٤،٧٠
حقوق الحريات الشخصية	١٨٨	١٩,٨٩
الحقوق السياسية	١٢٢	١٢،٩١
الحقوق الاجتماعية	٧٥	٧,٩٣
الحقوق الاقتصادية والاستقلال المالي	٨٦	٩,١٠
الحقوق الدينية	٤٨	٥,٠٧
الحقوق الإعلامية حقوق الراي والتعبير	٦٧	٧,٠٨
الحقوق الثقافية	٢٣	٢,٤٣
الحقوق الاسرية والزوجية	٢٧	٢,٨٥
الحقوق العلمية	٤٤	٤,٦٥
الحقوق الصحية	٣٩	٤،١٢
الحقوق البيئية	١٨	١,٣
الحقوق القانونية	٤١	١،٩٠
حقوق الهجرة وللاجئين	٢٨	٢,٩٦
المـجموع	٩٤٥	%١٠٠

المحور الرابع/ الاختبارات الإحصائية للفروض والمقاييس المستخدمة في الاعتماد على البرامج السياسية في القنوات الفضائية لموضوعات حقوق الانسان:

اولا: الفرض الأول: الاعتماد على المعلومات والأخبار في البرامج السياسية حول قضايا حقوق الانسان يترتب عليه تفتيتا اجتماعياً إزاء ما يطرح من معلومات عن تلك القضايا.

ويتضمن الجدول (١٥) عدد من الفقرات(*) مرتبة بالشكل الآتي:

الفقرة (١) بعض الموضوعات المتعلقة بحقوق الانسان والحياة عموما في البرامج السياسية تشعرني بفقدان القيمة الحقيقة لوجودنا كبشر متعايشين

الفقرة (٢) التناقضات التي تطرح حيال الموضوعات المطروحة تشعرني بصعوبة معرفة الصحيح من الخطأ في الكثير من المواقف التي نعيشها يوميا

الفقرة (٣) اختلاف الآراء ووجهات النظر والتوجهات لدى الحكومة او الضيوف والمحللين في العديد من المواقف تؤكد ان مسألة الحقوق هامشية ولا يمكن ان تتحقق على صعيد الواقع

الفقرة (٤) بعض قضايا وموضوعات حقوق الانسان تشير الى ان البعض ينتهز الفرصة للتعبير عن آراءه و مواقفه بشكل يجعلني غير مقتنع بعدالة ما يطرح

الفقرة (٥) البعض من الضيوف يسلك سلوكا منافيا للقيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع لتأكيد حقوق معينة تخص حقوق الانسان

الفقرة (٦) التصرفات والمواقف التي تعرض على البرامج السياسية تجعل الروابط المجتمعية داخل الدولة ضعيفة

الفقرة (٧) بعض الصور والتقارير السلبية التي تعرضها البرامج السياسية تجعلني غير فعال في المجتمع وتدفعني الى عدم تصديق ما يطرح حول قضايا حقوق الانسان

الفقرة (٨) المواقف والقضايا التي تطرح تجعلني رافضا لكل ما يحيط بي من جوانب اجتماعية وثقافية دون سبب معين

الفقرة (٩) تشعرني بعض المواقف الحرجة لتناول قضايا حقوق الانسان في البرامج السياسية بعدم رغبتي في إقامة حوارات بشأنها مع الأخرين

الفقرة (١٠) ما يعرض يذكي الفتنة والعنف

الفقرة (١١) تشعرني بانعدام الاحترام والمساواة والتسامح

(*) عمد الباحثان إلى هذا الأسلوب لضمان تنظيم سعة الجداول في البحث.

جدول (١٥) مدى وجود تفتيتا اجتماعيا لدى المبحوثين نتيجة الاعتماد على المعلومات والاخبار التي تقدم من خلال البرامج السياسية في القنوات الفضائية المحلية حول قضايا حقوق الانسان.

المواقف أو الفقرات		اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة	المجموع
الفقرة (١)	ت	191	130	15	28	17	381
	%	50,13	34	3	7	4	100
الفقرة (٢)	ت	240	105	26	10	صفر	381
	%	62	27	6	2	صفر	100
الفقرة (٣)	ت	144	130	24	53	32	381
	%	37	34	6	137	67	100
الفقرة (٤)	ت	130	90	71	67	23	381
	%	34	23	18	17	6	100
الفقرة (٥)	ت	83	200	35	31	32	381
	%	21	52	9	8	8	100
الفقرة (٦)	ت	130	185	10	57	صفر	381
	%	34	48	2	14	صفر	100
الفقرة (٧)	ت	186	160	10	6	19	381
	%	48	41	2	1	4	100
الفقرة (٨)	ت	128	150	49	9	47	381
	%	33	39	12	2	12	100
الفقرة (٩)	ت	160	111	62	8	40	381
	%	41	29	6	2	10	100
الفقرة (١٠)	ت	209	100	29	26	17	381
	%	54	26	7	6	4	100
الفقرة (١١)	ت	74	63	83	76	75	381
	%	19	16	21	19	19	100

يتضح من الجدول (١٦) ان الوسط المرجح للفقرات(*) هو اكبر من المتوسط الحسابي لفقرات العينة على مقياس المحور عند مقارنته مع المتوسط الفرضي للفقرة (**) والبالغة قيمته 3مما يشير الى ميل العينة الى تأييد فقرات المقياس والموافقة عليها فقد جاءت درجة مقياس الفقرات تبين لنا بعض الفروق التي تحدد طبيعة الاجابة عليها والجدول أدناه يبين رؤية أفراد العينة بشأن قدرة كل فقرة فيه وعند النظر الى الفقرات

(*) تم استخراج الوسط المرجح عن طريق ضرب كل بديل في تكراره وقسمة المجموع على عدد العينة :

((٥× ك)+(٤×ك)+(٣×ك) +(٢×ك)+(١×ك) / ٣٨٧) قيمة الوسط المرجح.

(**) تم استخراج الوسط الفرضي عن طريق اعطاء قيمة كبديل لكل اختيار في فقرات المقياس من (١-٥) ثم جمعها وقسمتها على عددها ، أي (٥ + ٤ + ٣ +٢ + ١ / ٥ = ٣) قيمة الوسط الفرضي .

ادناه يتبين لنا ان الفقرة رقم (٢) جاءت بأعلى متوسط في حين جاءت الفقرة رقم (١١) بمتوسط غير دال احصائيا وندرج نتيجة الفقرات مع الدلالة وقيمة اختبار T test :

ويتضمن الجدول (١٦) عدد من الفقرات مرتبة بالشكل الآتي:

الفقرة (١) بعض الموضوعات المتعلقة بحقوق الانسان والحياة عموما في البرامج السياسية تشعرني بفقدان القيمة الحقيقة لوجودنا كبشر متعايشين

الفقرة (٢) التناقضات التي تطرح حيال الموضوعات المطروحة تشعرني بصعوبة معرفة الصحيح من الخطأ في الكثير من المواقف التي نعيشها يوميا

الفقرة (٣) اختلاف الآراء ووجهات النظر والتوجهات لدى الحكومة او الضيوف والمحللين في العديد من المواقف تؤكد ان مسألة الحقوق هامشية ولا يمكن ان تتحقق على صعيد الواقع

الفقرة (٤) بعض قضايا وموضوعات حقوق الانسان تشير الى ان البعض ينتهز الفرصة للتعبير عن آراءه و مواقفه بشكل يجعلني غير مقتنع بعدالة ما يطرح

الفقرة (٥) البعض من الضيوف يسلك سلوكا منافيا للقيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع لتأكيد حقوق معينة تخص حقوق الانسان

الفقرة (٦) التصرفات والمواقف التي تعرض على البرامج السياسية تجعل الروابط المجتمعية داخل الدولة ضعيفة

الفقرة (٧) بعض الصور والتقارير السلبية التي تعرضها البرامج السياسية تجعلني غير فعال في المجتمع وتدفعني الى عدم تصديق ما يطرح حول قضايا حقوق الانسان

الفقرة (٨) المواقف والقضايا التي تطرح تجعلني رافضا لكل ما يحيط بي من جوانب اجتماعية وثقافية دون سبب معين

الفقرة (٩) تشعرني بعض المواقف الحرجة لتناول قضايا حقوق الانسان في البرامج السياسية بعدم رغبتي في إقامة حوارات بشأنها مع الأخرين

الفقرة (١٠) ما يعرض يذكي الفتنة والعنف

الفقرة (١١) تشعرني بانعدام الاحترام والمساواة والتسامح

جدول (١٦) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوسط الفرضي والقيمة التائية لفقرات ومواقف المقياس

الفقرات	T	DF	الدلالة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
الفقرة (١)	21.782	381	.000	1.101	4
الفقرة (٢)	21.480	381	.000	1.055	4.22
الفقرة (٣)	12.522	381	.000	1.250	3.86
الفقرة (٤)	11.240	381	.000	1.207	3.62
الفقرة (٥)	11.188	381	.000	1.168	3.66

الفقرة (٦)	17.139	381	.000	1.100	3.96
الفقرة (٧)	24.933	381	.000	.973	4.23
الفقرة (٨)	13.723	381	.000	1.219	3.85
الفقرة (٩)	16.702	381	.000	1.172	3.99
الفقرة (١٠)	23.010	386	.000	1.078	4.26
الفقرة (١١)	-.107-	381	.915	1.421	2

ثانيا: الفرض الثاني: يشعر المبحوثين بعدم القدرة على بناء اراء صحيحة نتيجة للاستخدام المفرط لموضوعات حقوق الانسان بطرق بعيدة عن الواقع المعاش وبالتالي عدم الشعور بالأمان.

ويتضمن الجدول (١٧) عدد من الفقرات مرتبة بالشكل الآتي:

الفقرة (١) الموضوعات التي تعرض تشعرني بالاهتمام الكبير من قبل حكومات العالم في الداخل والخارج بحقوق الانسان

الفقرة (٢) طرح هذه الموضوعات والقضايا تشعرني بحب التغيير في أساليب حياتي وفق نمط العيش مع الاخرين وفقا لقضايا حقوق الانسان واحترامها

الفقرة (٣) القضايا التي تطرح مع هذا الكم الكبير من التناقضات في التطبيق تشعرني بان هناك ضبابية في المواقف عند الجميع فيما يتعلق بحقوق الانسان

الفقرة (٤) تجعلني اشعر بالقلق من عدم اقرار قوانين توضح الحقوق والواجبات تجاه جميع افراد المجتمع

الفقرة (٥) اشعر بالقلق عندما يكون هناك ازدواجية في تطبيق معايير حقوق الانسان

الفقرة (٦) لا يتملكني الشعور باليأس و فقدان الأمل عندما اتابع هذا الوقت الطويل من تناول قضايا حقوق الانسان في البرامج

الفقرة (٧) حجم الموضوعات التي تنشر يوميا عن حقوق الانسان في البرامج تجعلني قادرا على معالجة او تقديم حلولا للعديد من المواقف الحياتية

الفقرة (٨) آراء المحللين ومواقفهم تجاه موضوعات حقوق الانسان في العراق تشعرني بازدواجية المعايير حيالها

الفقرة (٩) سلبية المواقف التي تطرح تجعلني غير قادر على معالجة بعض المواقف الحياتية والمتعلقة بحقوق الانسان وعدم قدرتي على أدارك معنى محدد لها

الفقرة (١٠) لا احب متابعة بعض البرامج التي تتناول قضايا حقوق الانسان بسبب نشرها قضايا وأراء لا تتفق مع أرائي وقيمي

جدول (١٧) عدم القدرة على بناء اراء صحيحة نتيجة
للاستخدام المفرط لموضوعات حقوق الانسان بطرق بعيدة عن الواقع المعاش

الفقرات		اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة	المجموع
الفقرة (١)	ت	212	79	60	19	11	381
	%	55	20	15	4	2	100
الفقرة (٢)	ت	270	59	5	27	20	381
	%	70	15	1	7	5	100
الفقرة (٣)	ت	100	130	17	90	44	381
	%	26	34	4	23	11	100
الفقرة (٤)	ت	117	117	49	61	37	381
	%	30	30	12	16	9	100
الفقرة (٥)	ت	141	94	18	55	73	381
	%	37	24	4	14	19	100
الفقرة (٦)	ت	176	172	9	16	8	381
	%	46	45	2	4	2	100
الفقرة (٧)	ت	81	139	64	82	15	381
	%	21	36	16	21	3	100
الفقرة (٨)	ت	145	80	22	91	43	381
	%	38	20	5	23	11	100
الفقرة (٩)	ت	173	83	52	66	7	381
	%	45	21	13	17	1	100
الفقرة (١٠)	ت	192	51	70	42	26	381
	%	50	13	18	11	6	100

ويتضمن الجدول (١٨) عدد من الفقرات مرتبة بالشكل الآتي:

الفقرة (١) الموضوعات التي تعرض تشعرني بالاهتمام الكبير من قبل حكومات العالم في الداخل والخارج بحقوق الانسان

الفقرة (٢) طرح هذه الموضوعات والقضايا تشعرني بحب التغيير في أساليب حياتي وفق نمط العيش مع الاخرين وفقا لقضايا حقوق الانسان واحترامها

الفقرة (٣) القضايا التي تطرح مع هذا الكم الكبير من التناقضات في التطبيق تشعرني بان هناك ضبابية في المواقف عند الجميع فيما يتعلق بحقوق الانسان

الفقرة (٤) تجعلني اشعر بالقلق من عدم اقرار قوانين توضح الحقوق والواجبات تجاه جميع افراد المجتمع

الفقرة (٥) اشعر بالقلق عندما يكون هناك ازدواجية في تطبيق معايير حقوق الانسان

الفقرة (٦) لا يتملكني الشعور باليأس و فقدان الأمل عندما اتابع هذا الوقت الطويل من تناول قضايا حقوق الانسان في البرامج

الفقرة (٧) حجم الموضوعات التي تنشر يوميا عن حقوق الانسان في البرامج تجعلني قادرا على معالجة او تقديم حلولا للعديد من المواقف الحياتية

الفقرة (٨) آراء المحللين ومواقفهم تجاه موضوعات حقوق الانسان في العراق تشعرني بازدواجية المعايير حيالها

الفقرة (٩) سلبية المواقف التي تطرح تجعلني غير قادر على معالجة بعض المواقف الحياتية والمتعلقة بحقوق الانسان وعدم قدرتي على أدارك معنى محدد لها

الفقرة (١٠) لا احب متابعة بعض البرامج التي تتناول قضايا حقوق الانسان بسبب نشرها قضايا وأراء لا تتفق مع أرائي وقيمي

جدول (١٨) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري
والوسط الفرضي والقيمة التائية لفقرات ومواقف المقياس

المواقف أو الفقرات	T	DF	الدلالة	الانحراف المعياري	المتوسط
الفقرة (١)	28.333	381	.000	.782	3.11
الفقرة (٢)	29.752	381	.000	.988	3.58
الفقرة (٣)	8.229	381	.000	1.422	3.55
الفقرة (٤)	9.601	381	.000	1.321	3.52
الفقرة (٥)	7.818	381	.000	1.541	3.43
الفقرة (٦)	29.833	381	.000	.834	4.45
الفقرة (٧)	9.823	381	.000	1.188	3.44
الفقرة (٨)	-.042-	381	.965	1.143	3.12
الفقرة (٩)	13.776	381	.000	1.553	3.87
الفقرة (١٠)	11.123	381	.000	1.165	3.58

الفرض الثالث: الاعتماد على البرامج في القنوات الفضائية كمصادر للمعلومات والأخبار لا ينجم عنه كشفا واضحا للغموض إزاء القضايا والموضوعات المتعلقة بحقوق الانسان المطروحة ويزيد من حجم الإرباك وعدم القدرة على التعاطي بجدية مع المشكلات المجتمعية

ويتضمن الجدول (١٩) عدد من الفقرات مرتبة بالشكل الآتي:

الفقرة (١) بعض الأفلام والاخبار والتقارير المختلفة التي تعرضها البرامج على القنوات الفضائية المختلفة التي تشير الى عدم التزام الطبقة السياسية في بلدي بالقوانين تشعرني بفقدان السيطرة على اتخاذ القرارات

الفقرة (٢) حجم وتنوع التضليل في الأخبار التي تناقلتها البرامج المختلفة لا تجعلني على إدراك ودراية واضحة بالمناخ السياسي الذي نعيشه

الفقرة (٣) نوع الدعاية التي تستخدم في سياقات تقديم واختيار الموضوعات التي تخص الشأن الإنساني وحقوق الانسان لا تسهم في التعرف بصدق على الجدية في تطبيق القرارات التي تتعلق بحقوق الانسان وتبتعد عن الحقيقة

الفقرة (٤) نوعية المعلومات والاخبار الخاصة بحقوق الانسان المعروضة عبر البرامج لا تسهم في كشف الغموض عن أسباب الصراع ما يقر من قوانين واليات تطبيقها

الفقرة (٥) طريقة طرح الموضوعات بشان قضايا حقوق الانسان تقلل عندي من التمسك بالقيم والمثل تجاه القضايا الوطنية

الفقرة (٦) الأخبار المتضاربة عن بعض الاحداث المتعلقة بقضايا حقوق الانسان تجعلني أكثر حذرا من إبداء الرأي والمناقشة

الفقرة (٧) الموضوعات والأخبار التي تعرض بالبرامج لا تناقش كل القضايا المتعلقة بحقوق الانسان بل تركز على جوانب محددة

الفقرة (٨) الأخبار والموضوعات المتعلقة بحقوق الانسان السلبية التي لا تتوافق مع أرائي وأفكاري تجعلني غاضبا

الفقرة (٩) كل ما يتعلق بازدواجية المعلومات والأخبار التي تطرح عن حقوق الانسان وبشكل متناقض مع الواقع تجعلني بعيدا عن الانتماء للأحزاب والجمعيات والمنظمات السياسية

الفقرة (١٠) الانحيازيات التي تمارس عبر البرامج لا تسهم بشكل واضح في توضيح معرفي وإدراكي بقضايا المجتمع حول حقوق الانسان

الفقرة (١١) في الكثير من الأحيان اعتبر ما يعرض من قضايا حقوق الانسان في البرامج جزء من دعاية سياسية

الفقرة (١٢) عرض قضايا حقوق الانسان في البرامج تضعف من القدرة على التأثير بالعملية السياسية

جدول (١٩) مدى وجود غموضا لدى المبحوثين عن المعلومات التي تعرض وتتعلق بقضايا حقوق الانسان نتيجة الاعتماد على البرامج السياسية في القنوات الفضائية وفق بعض المواقف التي يمرون بها يزيد من حجم الارباك وعدم القدرة على التعاطي مع المشكلات المجتمعية

الموقف او الفقرات		اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة	المجموع
الفقرة (١)	ت	221	98	14	17	31	381
	%	58	25,7	3,6	4,4	8,1	100
الفقرة (٢)	ت	181	87	25	48	40	381
	%	47,5	22,8	6,5	12,5	10,4	100
الفقرة (٣)	ت	198	117	18	27	21	381
	%	51,9	30,7	4,7	7	5,5	100

الفقرة (٤)	ت	96	108	64	81	32	381
	%	25,1	28,3	16,7	21,2	8,3	100
الفقرة (٥)	ت	205	77	11	59	29	381
	%	53.8	20.2	2.8	15.4	7.6	100
الفقرة (٦)	ت	144	172	33	19	13	381
	%	37.7	45.1	6.5	4.9	3.4	100
الفقرة (٧)	ت	222	121	34	2	2	381
	%	58.2	31.7	8.9	0.5	0.5	100
الفقرة (٨)	ت	150	147	40	39	5	381
	%	39.7	38.5	10.4	10.2	1.3	100
الفقرة (٩)	ت	220	96	4	43	18	381
	%	57.7	25.1	1	11.2	4.7	100
الفقرة (١٠)	ت	109	132	70	39	31	381
	%	28.6	34.6	18.3	10.2	8.1	100
الفقرة (١١)	ت	208	126	2	23	22	381
	%	54.5	33	0.5	6	5.7	100
الفقرة (١٢)	ت	189	118	44	25	5	381
	%	49.6	30.9	11.5	6.5	1.3	100

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوسط الفرضي والقيمة التائية لفقرات ومواقف المقياس

يتضح من الجدول(١٩) ان الوسط الفرضي هو أصغر من المتوسط الحسابي لدرجات العينة على مقياس المحور ، مما يشير الى ميل العينة الى تأييد فقرات المقياس والموافقة عليها كونها عوامل مؤثرة في موضوعات قضايا حقوق الانسان، وبالعودة الى تحليل فقرات هذا المحور ومعالجتها احصائياً حسب اتجاه الفقرات ، وعند مقارنة المتوسط الفرضي للفقرة والبالغة قيمته (3) فقد جاءت درجة مقياس فقرات تبين لنا بعض الفروق التي تحدد طبيعة الاجابة على هذه الفقرات ، ورؤية أفراد العينة بشأن قدرة كل فقرة فيه ، وعند النظر الى الفقرات ادناه يتبين لنا ان جميع الفقرات جاءت بأعلى متوسط مما يدل على ميل الافراد الى ضعف القدرة لديهم على التأثر بالبرامج التي تعرض قضايا حقوق الانسان مما يدفعهم الى عدم اتخاذ قرارات مناسبة في ضوئها وندرج نتيجة الفقرات مع الدلالة وقيمة اختبار(T.test):

ويتضمن الجدول (٢٠) عدد من الفقرات مرتبة بالشكل الآتي:

الفقرة (١) بعض الأفلام والاخبار والتقارير المختلفة التي تعرضها البرامج على القنوات الفضائية المختلفة التي تشير الى عدم التزام الطبقة السياسية في بلدي بالقوانين تشعرني بفقدان السيطرة على اتخاذ القرارات

الفقرة (٢) حجم وتنوع التضليل في الأخبار التي تناقلتها البرامج المختلفة لا تجعلني على إدراك ودراية واضحة بالمناخ السياسي الذي نعيشه

الفقرة (٣) نوع الدعاية التي تستخدم في سياقات تقديم واختيار الموضوعات التي تخص الشأن الإنساني وحقوق الانسان لا تسهم في التعرف بصدق على الجدية في تطبيق القرارات التي تتعلق بحقوق الانسان وتبتعد عن الحقيقة

الفقرة (٤) نوعية المعلومات والاخبار الخاصة بحقوق الانسان المعروضة عبر البرامج لا تسهم في كشف الغموض عن أسباب الصراع ما يقر من قوانين واليات تطبيقها

الفقرة (٥) طريقة طرح الموضوعات بشان قضايا حقوق الانسان تقلل عندي من التمسك بالقيم والمثل تجاه القضايا الوطنية

الفقرة (٦) الأخبار المتضاربة عن بعض الاحداث المتعلقة بقضايا حقوق الانسان تجعلني أكثر حذرا من إبداء الرأي والمناقشة

الفقرة (٧) الموضوعات والأخبار التي تعرض بالبرامج لا تناقش كل القضايا المتعلقة بحقوق الانسان بل تركز على جوانب محددة

الفقرة (٨) الأخبار والموضوعات المتعلقة بحقوق الانسان السلبية التي لا تتوافق مع أرائي وأفكاري تجعلني غاضبا

الفقرة (٩) كل ما يتعلق بازدواجية المعلومات والأخبار التي تطرح عن حقوق الانسان وبشكل متناقض مع الواقع تجعلني بعيدا عن الانتماء للأحزاب والجمعيات والمنظمات السياسية

الفقرة (١٠) الانحيازيات التي تمارس عبر البرامج لا تسهم بشكل واضح في توضيح معرفي وإدراكي بقضايا المجتمع حول حقوق الانسان

الفقرة (١١) في الكثير من الأحيان اعتبر ما يعرض من قضايا حقوق الانسان في البرامج جزء من دعاية سياسية

الفقرة (١٢) عرض قضايا حقوق الانسان في البرامج تضعف من القدرة على التأثير بالعملية السياسية

جدول (٢٠) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري
والوسط الفرضي والقيمة التائية لفقرات ومواقف المقياس

ت	الفقرات	المتوسط	الدلالة	DF	T
1	الفقرة (١)	4.40	.000	381	29.490
2	الفقرة (٢)	3.71	.000	381	10.114
3	الفقرة (٣)	4.05	.000	381	21.236
4	الفقرة (٤)	3.06	.000	381	4.091
5	الفقرة (٥)	3.66	.000	381	12.529
6	الفقرة (٦)	3.00	.000	381	18.765
7	الفقرة (٧)	4.31	.000	381	30.506

8	الفقرة (٨)	4.03	.000	381	19.342
9	الفقرة (٩)	4.19	.000	381	19.323
10	الفقرة (١٠)	3.69	.000	381	11.357
11	الفقرة (١١)	4.26	.000	381	22.196
12	الفقرة (١٢)	4.16	.000	381	25.245

مقياس شدة الفقرة واستخراج الوسط المرجح والوزن المئوي لمقياس مواقف وفئات المبحوثين نتيجة الاعتماد على البرامج السياسية حول قضايا حقوق الانسان

تم اللجوء الى مقياس شدة الفقرة وذلك من خلال احتساب مجموع قيم البدائل التي حصلت عليها كل فقرة واستخراج الوسط المرجح والوزن المئوي ثم مقارنة الناتج بنقطة القطع.

الوسط المرجح: هو الوسط المحسوب من القيم الخاصة بالبدائل الخمسة التي تكون أوزانها وتكراراتها مختلفة وتم استخراجه من خلال ضرب القيم في كل فقرة بأوزانها ثم تقسيم مجموع القيم المرجحة على مجموع الأوزان

ويتضمن الجدول (٢١) عدد من الفقرات مرتبة بالشكل الآتي:

الفقرة (١) بعض الموضوعات المتعلقة بحقوق الانسان والحياة عموما في البرامج السياسية تشعرني بفقدان القيمة الحقيقة لوجودنا كبشر متعايشين

الفقرة (٢) التناقضات التي تطرح حيال الموضوعات المطروحة تشعرني بصعوبة معرفة الصحيح من الخطأ في الكثير من المواقف التي نعيشها يوميا

الفقرة (٣) اختلاف الآراء ووجهات النظر والتوجهات لدى الحكومة او الضيوف والمحللين في العديد من المواقف تؤكد ان مسألة الحقوق هامشية ولا يمكن ان تتحقق على صعيد الواقع

الفقرة (٤) بعض قضايا وموضوعات حقوق الانسان تشير الى ان البعض ينتهز الفرصة للتعبير عن آراءه و مواقفه بشكل يجعلني غير مقتنع بعدالة ما يطرح

الفقرة (٥) البعض من الضيوف يسلك سلوكا منافيا للقيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع لتأكيد حقوق معينة تخص حقوق الانسان

الفقرة (٦) التصرفات والمواقف التي تعرض على البرامج السياسية تجعل الروابط المجتمعية داخل الدولة ضعيفة

الفقرة (٧) بعض الصور والتقارير السلبية التي تعرضها البرامج السياسية تجعلني غير فعال في المجتمع وتدفعني الى عدم تصديق ما يطرح حول قضايا حقوق الانسان

الفقرة (٨) المواقف والقضايا التي تطرح تجعلني رافضا لكل ما يحيط بي من جوانب اجتماعية وثقافية دون سبب معين

الفقرة (٩) تشعرني بعض المواقف الحرجة لتناول قضايا حقوق الانسان في البرامج السياسية بعدم رغبتي في إقامة حوارات بشأنها مع الأخرين

الفقرة (١٠) ما يعرض يذكي الفتنة والعنف

الفقرة (١١) تشعرني بانعدام الاحترام والمساواة والتسامح

جدول (٢١) الوسط المرجح والوزن النسبي لمقياس مواقف وفئات المبحوثين نتيجة الاعتماد

ت	الموقف او الفقرات	الوسط المرجح	الوزن المئوي
١	الفقرة (١)	4.22	84.40
٢	الفقرة (٢)	4.15	83.00
٣	الفقرة (٣)	3.86	77.20
٤	الفقرة (٤)	3.69	73.80
٥	الفقرة (٥)	3.66	73.20
٦	الفقرة (٦)	3.96	79.20
٧	الفقرة (٧)	4.23	84.60
٨	الفقرة (٨)	3.85	77.00
٩	الفقرة (٩)	3.99	79.80
١٠	الفقرة (١٠)	4.26	85.20
١١	الفقرة (١١)	2.99	59.80

ويتضمن الجدول (٢٢) عدد من الفقرات مرتبة بالشكل الآتي:

الفقرة (١) الموضوعات التي تعرض تشعرني بالاهتمام الكبير من قبل حكومات العالم في الداخل والخارج بحقوق الانسان

الفقرة (٢) طرح هذه الموضوعات والقضايا تشعرني بحب التغيير في أساليب حياتي وفق نمط العيش مع الاخرين وفقا لقضايا حقوق الانسان واحترامها

الفقرة (٣) القضايا التي تطرح مع هذا الكم الكبير من التناقضات في التطبيق تشعرني بان هناك ضبابية في المواقف عند الجميع فيما يتعلق بحقوق الانسان

الفقرة (٤) تجعلني اشعر بالقلق من عدم اقرار قوانين توضح الحقوق والواجبات تجاه جميع افراد المجتمع

الفقرة (٥) اشعر بالقلق عندما يكون هناك ازدواجية في تطبيق معايير حقوق الانسان

الفقرة (٦) لا يتملكني الشعور باليأس و فقدان الأمل عندما اتابع هذا الوقت الطويل من تناول قضايا حقوق الانسان في البرامج

الفقرة (٧) حجم الموضوعات التي تنشر يوميا عن حقوق الانسان في البرامج تجعلني قادرا على معالجة او تقديم حلولا للعديد من المواقف الحياتية

الفقرة (٨) آراء المحللين ومواقفهم تجاه موضوعات حقوق الانسان في العراق تشعرني بازدواجية المعايير حيالها

الفقرة (٩) سلبية المواقف التي تطرح تجعلني غير قادر على معالجة بعض المواقف الحياتية والمتعلقة بحقوق الانسان وعدم قدرتي على أدارك معنى محدد لها

الفقرة (١٠) لا احب متابعة بعض البرامج التي تتناول قضايا حقوق الانسان بسبب نشرها قضايا وأراء لا تتفق مع أرائي وقيمي

جدول (٢٢) الوسط المرجح والوزن النسبي للمقياس
للمبحوثين نتيجة الاعتماد على المعلومات في البرامج السياسية

ت	الموقف او الفقرات	الوسط المرجح	الوزن المئوي
١	الفقرة (١)	4.32	86.40
٢	الفقرة (٢)	4.50	90.00
٣	الفقرة (٣)	3.62	72.40
٤	الفقرة (٤)	3.59	71.80
٥	الفقرة (٥)	3.53	70.60
٦	الفقرة (٦)	4.31	86.20
٧	الفقرة (٧)	3.52	70.40
٨	الفقرة (٨)	3.00	60.00
٩	الفقرة (٩)	3.93	78.60
١٠	الفقرة (١٠)	3.61	72.20

ويتضمن الجدول (٢٣) عدد من الفقرات مرتبة بالشكل الآتي:

الفقرة (١) بعض الأفلام والاخبار والتقارير المختلفة التي تعرضها البرامج على القنوات الفضائية المختلفة التي تشير الى عدم التزام الطبقة السياسية في بلدي بالقوانين تشعرني بفقدان السيطرة على اتخاذ القرارات

الفقرة (٢) حجم وتنوع التضليل في الأخبار التي تناقلتها البرامج المختلفة لا تجعلني على إدراك ودراية واضحة بالمناخ السياسي الذي نعيشه

الفقرة (٣) نوع الدعاية التي تستخدم في سياقات تقديم واختيار الموضوعات التي تخص الشأن الإنساني وحقوق الانسان لا تسهم في التعرف بصدق على الجدية في تطبيق القرارات التي تتعلق بحقوق الانسان وتبتعد عن الحقيقة

الفقرة (٤) نوعية المعلومات والاخبار الخاصة بحقوق الانسان المعروضة عبر البرامج لا تسهم في كشف الغموض عن أسباب الصراع ما يقر من قوانين واليات تطبيقها

الفقرة (٥) طريقة طرح الموضوعات بشان قضايا حقوق الانسان تقلل عندي من التمسك بالقيم والمثل تجاه القضايا الوطنية

الفقرة (٦) الأخبار المتضاربة عن بعض الاحداث المتعلقة بقضايا حقوق الانسان تجعلني أكثر حذرا من إبداء الرأي والمناقشة

الفقرة (٧) الموضوعات والأخبار التي تعرض بالبرامج لا تناقش كل القضايا المتعلقة بحقوق الانسان بل تركز على جوانب محددة

الفقرة (٨) الأخبار والموضوعات المتعلقة بحقوق الانسان السلبية التي لا تتوافق مع أرائي وأفكاري تجعلني غاضبا

الفقرة (٩) كل ما يتعلق بازدواجية المعلومات والأخبار التي تطرح عن حقوق الانسان وبشكل متناقض مع الواقع تجعلني بعيدا عن الانتماء للأحزاب والجمعيات والمنظمات السياسية

الفقرة (١٠) الانحيازيات التي تمارس عبر البرامج لا تسهم بشكل واضح في توضيح معرفي وإدراكي بقضايا المجتمع حول حقوق الانسان

الفقرة (١١) في الكثير من الأحيان اعتبر ما يعرض من قضايا حقوق الانسان في البرامج جزء من دعاية سياسية

الفقرة (١٢) عرض قضايا حقوق الانسان في البرامج تضعف من القدرة على التأثير بالعملية السياسية

جدول (٢٣) الوسط المرجح والوزن النسبي لمقياس
مواقف وفئات المبحوثين نتيجة الاعتماد على معلومات في البرامج السياسية

ت	الموقف او الفقرات	الوسط المرجح	الوزن المئوي
١	الفقرة (١)	4.40	88.00
٢	الفقرة (٢)	3.71	74.20
٣	الفقرة (٣)	4.20	84.00
٤	الفقرة (٤)	3.28	65.60
٥	الفقرة (٥)	3.89	77.80
٦	الفقرة (٦)	4.03	80.60
٧	الفقرة (٧)	4.31	86.20
٨	الفقرة (٨)	4.03	80.60
٩	الفقرة (٩)	4.19	83.80
١٠	الفقرة (١٠)	3.69	73.80
١١	الفقرة (١١)	4.26	85.20
١٢	الفقرة (١٢)	4.16	83.20

❖ النتائج:

١- شكلت نسبة التحصيل الدراسي البكالوريوس اعلى نسبة ب ١٥٦ تكرارا بنسبة ٥٧.٧٧% من مجموع نسبة الذكور البالغة ٧٠.٨٦% في حين بلغت اعلى نسبة للإناث بتحصيل البكالوريوس ٦٤ تكرارا بنسبة مئوية بلغت ٥٧.٦٥% من مجموع التكرارات الاناث البالغة ١١١ تكرارا بنسبة مئوية ٢٩.١٣% من مجمع العينة.

٢- كانت الفئة العمرية من ١٨-٣٠ سنة هي الأعلى بين الفئات بالنسبة للذكور والاناث حيث بلغت للذكور ١٣٣ تكرارا بنسبة ٤٩.٢٥% للإناث بلغت ٤٩ تكرارا وبنسبة ٤٤.٤١%

٣- بلغت تكرارات مكاتب المبحوثين للبرامج السياسة للذكور وحسب الفئة الأعلى وهي دائما ب (١٥٢) تكرارا وبنسبة مئوية ٥٦.٢٩ % في حين بلغت نفس الفئة للإناث ٨٤ تكرار وبنسبة مئوية ٧٥.٦٧%.

٤- اما المدة الزمنية التي يقضيها المبحوثين في متابعة البرامج السياسة في اليوم الواحد بلغت فئة من ١-٢ ساعة الأعلى من بين الفئات للذكور والاناث حيث كانت النسبة للذكور ٤٨.٥١% اما الاناث فبلغت ٦٣.٩٦%

٥- اما أبرز دوافع متابعة المبحوثين للبرامج السياسية فقد حلت فئة المشاركة بالآراء والأفكار والنقاشات والتعليقات مع الاخرين المرتبة الأولى ب ١٣٧ تكرارا وبنسبة مئوية ١٦.٩% وحلت بالمرتبة الثانية فئة تحديد اتجاهات الحكومة وتوجيهاتها في بناء سياساتها العامة وخصوصا قضايا حقوق الانسان ب ١١٤ تكرارا وبنسبة مئوية ١٤% اما بالمرتبة الثالثة فقد جاءت فئة التسلية والترفيه والامتاع ب ١٠٦ تكرارا وبنسبة ١٣% اما بالمرتبة الرابعة فقد جاءت فئة التعرف على عمليات صنع القرار السياسي ب ٩١ تكرارا وبنسبة مئوية بلغت ٧.٣%

٦- بالنسبة لآراء المبحوثين واتجاهاتهم من بعض المواقف التي يشاهدونها عند متابعتهم للموضوعات في البرامج السياسية ومن ابرزها أسباب تقليل متابعتهم لقضايا حقوق الانسان فقد حلت بالمرتبة الأولى نشر المضامين ذات البعد الطائفي ب ١٠٢ تكرارا وبنسبة مئوية ٢٦.٧٧% اما بالمرتبة الثانية فقد حلت نسبة التعليقات والمشاركات والمحادثات من قبل الضيوف غير لائقة التي يتم التجاوز فيها على بعض الجهات السياسية والحزبية الحكومية ب٩٩ تكرارا ونسبة ٢٥.٩٨% في حين حلت نسبة نشر اراء لا تتوافق مع ارائي بالمرتبة الثالثة ب٤٥ تكرارا ونسبة ١١.٨١% .

٧- حققت فئة دائما بالنسبة لموضوع مدى تزويد البرامج السياسية المبحوثين بالمعلومات والاخبار عن قضايا حقوق الانسان المرتبة الأولى ب ٢٩٩ تكرارا ونسبة مئوية بلغت ٧٨.٤٨% وانطلاقا من هذه النسبة الكبيرة فقد حصلت فئة انها تعد أي البرامج السياسية مصدرا رئيسيا للمعلومات المرتبة الأولى ب ١٣٢ تكرارا وبنسبة مئوية ٣٤٠٦٤% كما حلت ثانيا مصدر ثانوي ب ١٠٧ تكرارا ونسبة مئوية ٢٨.٠٨ % وارتباطا بذلك حلت فئة تلك المعلومات صادقة بدرجة كبيرة ب ١٧٢ تكرارا أي ٤٥.١٤ %

٨- بالنسبة لأبرز الموضوعات الخاصة بحقوق الانسان التي يتابعا الجمهور فقد حلت فئة حق الحياة عموما ب ٨٢ تكرارا ونسبة ٢١.٥٢ % وحق الجنسية ثانيا بنسبة ٢٠.٩٩ % حين جاء حق التعليم بالمرتبة الثالثة ب ٦٣ تكرارا وبنسبة ٤٥.١٣%

٩- اما أبرز الحقوق التي يعتقد المبحوثين انها جديرة بالاهتمام والمتابعة وركزت عليها البرامج السياسية فقد حلت حقوق الحريات الشخصية ب ١٨٨ تكرارا وبنسبة ١٩.٨٩% في حين جاءت الحقوق الأمنية ثانيا ب ١٣٩ تكرارا ونسبة ١٤.٧٠% وحلت الحقوق السياسية الثالثة ب ١٢٢ تكرارا وبنسبة مئوية بلغت ١٢.٩١% اما الحقوق الاقتصادية والاستقلال فقد حلت رابعا ب ٨٦ تكرارا ونسبة مئوية ٩.١٠%

١٠- بالنسبة لنتيجة الفرض الأول والذي يوضح ان الاعتماد على المعلومات والاخبار في البرامج السياسية وقضايا حقوق الانسان يترتب عليها تفتيتا اجتماعيا إزاء ما يطرح من معلومات عن تلك القضايا حيث اتضح ان الوسط المرجح للفقرات هو اكبر من المتوسط الحسابي لفقرات العينة على مقياس المحور عن مقارنته مع متوسط الفرض للفقرة البالغ قيمته ثلاثة مما يشير الى ميل العينة الى تأييد فقرات المقياس والموافقة عليها فقد جاءت درجة مقياس الفقرات تبين لنا بعض الفروق الفردية التي تحدد طبيعة الإجابة

عليها وعند النظر الى الفقرات يتضح ان الفقرة (٢) جاءت بأعلى متوسط في حين جاءت الفقرة ال(٥) بمتوسط غير دال احصائيا وهو كذلك الحال مع الفرض الثاني والذي يتعلق بعدم مقدرة المبحوثين على بناء الآراء الصحيحة نتيجة للاستخدام المفرط لموضوعات حقوق الانسان والذي اتضح من خلاله ان الفقرة (٢) حصلت على اعلى متوسط حسابي في حين جاءت الفقرة (٧) متوسط حسابي قليل جدا وغير دال اما الفرض الثالث المتعلق بمدى وجود غموضا لدى المبحوثين عن المعلومات التي تدخل وتتعلق بقضايا حقوق الانسان نتيجة الاعتماد على البرامج السياسية وفق بعض المواقف التي يمرون بها مما يزيد من حجم الارباك وعدم القدرة على التعاطي مع المشكلات المجتمعية فقد سجلت الفقرة السياسية اعلى المتوسطات ب٢٢٢ لفئة اتفق بشدة في حين جاءت الفقرة الأولى ب٢٢١ تكرارا اما اقل المتوسطات فقد جاءت من خلال الفقرة (٤) ب٩٦ تكرارا .

❖ المصادر والمراجع العربية:

١) أحمد أبو الوفا، «نظام حماية حقوق الإنسان في منظمة الامم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة»، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد ٥٤، ١٩٨٨م.

٢) أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، (الكويت: دار المطبوعات، ١٩٨٨م).

٣) احمد بدر، كتاب الرأي العام، (القاهرة: دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع ،١٩٧٧م).

٤) أحمد عبد الحميد الدسوقي، الحماية الموضوعية والاجرائية لحقوق الإنسان في مرحلة ما قبل المحاكمة، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٧م).

٥) باسيل يوسف، حماية حقوق الإنسان، المؤتمر الثامن عشر لاتحاد المحامين العرب، المغرب، ١٩٩٣م٠.

٦) حسين عبد الحميد احمد رشوان، آراء علماء الاجتماع، (بيروت: الكتاب الجامعي، ١٩٨٧م).

٧) رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي أساسياته ونظرياته وممارسته العملية، (بيروت: دار الفكر المعاصر ،٢٠٠٠م).

٨) سمير محمد حسين، مذكرات في الرأي العام، (القاهرة: عالم الكتب، ،١٩٩٧م).

٩) شريف درويش اللبان ،هشام عطية عبد المقصود، مقدمة في مناهج البحث الإعلامي ، (القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م).

١٠) عبد الوهاب الكيالي واخرون، موسوعة السياسة، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٢٠م).

١١) كامل خورشيد، مدخل الى الراي العام، (عمان: دار المسيرة،٢٠٢١م).

١٢) محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية ، (القاهرة: عالم الكتب ، ٢٠٠٠م).

١٣) محمود شريف بسيوني، موسوعة الحقوق: المجلد الأول، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٣م).

١٤) هادي نعيم المالكي، المدخل لدراسة القانون الدولي لحقوق الإنسان، (بغداد: دار السلام للنشر، ٢٠٠٨م).

❖ References translated into English

1) Abdel Wahab Al-Kayyali and others, Encyclopedia of Politics, (Beirut: Arab Foundation for Studies and Publishing, 2020) .

2) Ahmed Abdel Hamid Al-Desouki, Substantive and Procedural Protection of Human Rights in the Pre-Trial Stage, (Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 2007) .

3) Ahmed Abu Al-Wafa, "The System of Human Rights Protection in the United Nations and the Specialized International Agencies," Egyptian Journal of International Law, No. 54, 1988.

4) Ahmed Badr, Principles of Scientific Research and Its Methods, (Kuwait: House of Publications, 1988).

5) Ahmed Badr, The Book of Public Opinion, (Cairo: Dar Al-Gharib for Printing, Publishing and Distribution, 1977) .

6) Basil Youssef, Protection of Human Rights, Eighteenth Conference of the Arab Lawyers Union, Morocco, 1993.

7) Catherine ocelot, critical debates on tv talk show, Routledge, London, 2010.

8) Hadi Naeem Al-Maliki, Introduction to the Study of International Human Rights Law, (Baghdad: Dar Al-Salam Publishing, 2008).

9) Hadi Naeem Al-Maliki, Introduction to the Study of International Human Rights Law, (Baghdad: Dar Al-Salam Publishing, 2008).

10) Hussein Abdel Hamid Ahmed Rashwan, Opinions of Sociologists, (Beirut: University Book, 1987) .

11) Kamel Khurshid, Introduction to Public Opinion, (Amman: Dar Al Masirah, 2021) .

12) LEONARD.W. DOOB, PUBLIC OPINION AND PROPAGANDA HAMDEN ARCHON BOOKS,1966.

13) Mahmoud Sharif Bassiouni, Encyclopedia of Rights: Volume One, (Cairo: Dar Al-Shorouk, 2003) .

14) Muhammad Abdel Hamid, Scientific Research in Media Studies, (Cairo: Alam al-Kutub, 2000).

15) **Paul Levinson, Television and new media; Routledge; London; 2006**.

16) Samir Muhammad Hussein, Memoirs on Public Opinion, (Cairo: Alam al-Kutub, 1997) .

17) Sherif Darwish Al-Labban, Hisham Attia Abdel Maqsoud, Introduction to Media Research Methods, (Cairo: Arab House for Publishing and Distribution, 2008).Raja Wahid Doueidari, Scientific Research: Its Fundamentals, Theories, and Practical Practice, (Beirut: Dar Al-Fikr Al-Muasadir, 2000).